الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/710
3 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٢٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية الدولية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة
إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه المعلومات التي أعدتها الوزارة الاتحادية للعمل والصحة والسياسة الاجتماعية بشأن عواقب الجزاءات في المجال الإنساني (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال بالنيابة

081195 081195 95-33581

مرفق

أولا - عواقب الجزاءات في المجال الإنساني

١ - الأزمة الإنسانية الطويلة، وتفكيك النظام الاقتصادي ليوغوسلافيا السابقة وعواقب الحرب الدائرة في بعض أرجائها، بما في ذلك تدفق اللاجئين بأعداد هائلة، أديا إلى إجهاد نظام الرفاه الاجتماعي في جمهورية يوغوسلافيا السابقة إجهادا بالغا. وقد اكتسبت الاتجاهات السلبية في هذا المجال زخما خاصا بعد فرض الحصار الدولي، أي بعد الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يوغوسلافيا في منتصف عام ١٩٩٢. وعقب اتخاذ القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وتنفيذه، تردت الحالة في بعض قطاعات النظام ترديا وصل حد الكارثة، وستستمر المعاناة من عواقبه القاسية لفترة طويلة من الزمن.

ثانيا - اللاجئون والأشخاص المطرودون في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

٢ - وفقا لتقديرات الهيئات اليوغوسلافية المختصة كان نحو ٠٠٠ ٧٥٠ شخص قد وجدوا ملجأ لهم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بحلول منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وبلغ العدد الإجمالي للأشخاص (اللاجئين والأشخاص المطرودين) المسجلين رسميا من قبل لجنة اللاجئين في صربيا ولجنة اللاجئين في جمهورية الجبل الأسود ٦٥٨ ٦٧٣ شخصا. ويشمل الرقم التقديري أيضا الأشخاص الذين لم يرغبوا لأسباب شخصية بالتسجيل لدى السلطات المختصة.

٣ - وبلغ عدد اللاجئين المسجلين رسميا، قبل منتصف - ١٩٩٥، من البوسنة والهرسك، وسلوفينيا، وكرواتيا ومقدونيا ١٨٨ ٤٧٠ لاجئا، وهذا يمثل ٤,٥ في المائة من مجموع سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. غير أن الوضع تغير الآن تغيرا كبيرا وارتفعت نسبتهم إلى ٦,٤ في المائة.

٤ - ولا بد من التأكيد على أن معظم الأشخاص الذين كانوا ضمن موجة اللاجئين الأولى (٩٥ في المائة) تم استيعابهم في منازل ولدى أقربائهم وأصدقائهم ولدى الناس الطيبين، في حين أن ٥ في المائة فقد استوعبوا في مراكز جماعية. وتشمل الموجة الثانية الآن أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص، ومع استمرار النزوح وارتفاع مد موجة النازحين، يقدر أن يصل عددهم إلى نحو ٠٠٠ ٢٥٠. وهؤلاء الأشخاص لم يعد من الممكن لهم أن يجدوا ملجأ في منازل، باستثناء مَن لهم أقارب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويقدر عدد هؤلاء بنحو ٢٠ في المائة فقط، ولا بد إذاً من تأمين سكن جماعي طويل الأجل، بل وسكن دائم، للآخرين.

٥ - ونظرا لأن الشتاء على الأبواب فلا بد من تأمين سكن فوري لنحو ٠٠٠ ٢٠ عائلة من عائلات الأشخاص الذين طُردوا من جمهورية كرايينا الصربية وجمهورية سربسكا من جراء عدوان كرواتيا واتحاد الكروات - والمسلمين، على أن يؤخذ بالحسبان أيضا أن عددا كبيرا للغاية من اللاجئين السابقين سيضطرون

إلى البحث عن مأوى جديد بسبب الإنهاك العام الذي أصاب العائلات المضيفة، وتحديدا، الإنهاك المالي الشامل لهذه العائلات. ويحتاج توفير الحد الأدنى من الحيز المعيشي، وهو ٣٠ مترا مربعا لأسرة مكونة من أربعة أفراد، إلى نحو ٦٠٠ مليون دولار رغم كل ما هو موجود من مرافق عمرانية تستطيع سلطات الدولة أن تؤمّنها بأرخص أسعار البناء. إلا أن هذا المبلغ الذي لا يغطي الأثاث المطلوب وضرورات المعيشة الأساسية، يشكل عقبة كؤود نظرا للحالة التي تعيشها دولة واقتصاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٦ - ويجب أيضا إيلاء اهتمام خاص إلى حقيقة أن العدد الكلي للاجئين والأشخاص المطرودين المسجلين الذين ترعاهم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يشمل نحو ٠٠٠ ٢٦٠ طفل تحت سن ١٨ سنة. أما الباقون فمعظمهم من النساء والشيوخ والمرضى والجرحى (وعدد كبير منهم أصيبوا بجروح عندما قام الجيش الكرواتي بقصف طوابير الناس الفارين أمامه من جمهورية كرايينا الصربية) وغيرهم من أكثر فئات السكان ضعفا.

ثالثا - الرعاية الصحية

٧ - إن الاتجاهات السلبية الواضحة منذ عام ١٩٩١ انعكست بأجلى صورة في مجال توفير الرعاية الصحية لسكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ففي الميدان الصحي تؤثر الجزاءات على المعدات وقطع الغيار، والتجهيزات الطبية والمدخلات اللازمة لتصنيع الأدوية وتستلزم اجراءات طويلة للحصول على إذن باستيراد الأدوية، ولهذا فإن خدمات الرعاية الصحية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعاني من نقص حاد في الدواء والتجهيزات الطبية والأجهزة ووسائل التشخيص.

٨ - وتتضح العواقب المترتبة على استحالة تقديم الرعاية الصحية الكافية أكثر ما تتضح في مجال تلبية الاحتياجات الصحية لأضعف الفئات من السكان (كالحوامل والأطفال الرضع، والصغار والشيوخ)، كما يتبين من معدلات وفيات الأطفال الرضع، ومعدلات الوفيات عموما، والوفاة من أمراض محددة، وازدياد الإصابة بأمراض معدية تمكن الوقاية منها، والانتشار الوبائي لهذه الأمراض، هذا فضلا عن مؤشرات سلبية أخرى في مجال الرعاية الصحية.

٩ - تُظهر سجلات النفوس في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنه في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤، طرأ تغير مهم على المؤشرات المذكورة أعلاه:

(أ) فقد ارتفع المعدل العام للوفيات بين السكان من ٩,٨ في المائة عام ١٩٩١ إلى ١٠,١ في المائة عام ١٩٩٤؛

(ب) وانخفض معدل المواليد الأحياء من ١٤,٦ في المائة عام ١٩٩١ إلى ١٣,٢ في المائة عام ١٩٩٤.

١٠ - ونتيجة لانخفاض عدد المواليد الأحياء وازدياد عدد الوفيات، هبط معدل النمو السكاني من ٤,٩ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٣,١ في المائة في عام ١٩٩٤.

١١ - وقد كانت الأمراض التالية مسؤولة عن الزيادات في معدل الوفيات المرتفع لدى السكان عموما خلال فترة الجزاءات:

(أ) ازدادت حالات الخرف دون أعراض الذهان بنسبة ٥٦٨ في المائة؛

(ب) ازدادت حالات أمراض القلب الناجمة عن الإفراط في ارتفاع ضغط الدم بنسبة ٣٣٤ في المائة؛

(ج) ازدادت الأشكال المزمنة لأمراض القلب الاحتباسية بنسبة ٢١٢ في المائة؛

(د) ازدادت أمراض البول السكري بنسبة ٥٢ في المائة؛

(هـ) ازدادت حالات التهاب القصبات المزمن بنسبة ٣٥ في المائة؛

(و) ازدادت حالات النزيف الدماغي بنسبة ٣٤ في المائة؛

(ز) ازدادت حالات الانتحار بنسبة ٢٠ في المائة.

١٢ - يستطيع المرء أن يثبت بالتأكيد أن الجزاءات أصابت القطاع الصحي بشدة رغم أنها في الأساس لا تشمل الميـــدان الصحي. فما من قرار من قرارات مجلس الأمن يفرض جزاءات في هذا المجال، كما لم يتم تجميد أي من موارد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المخصصة لأغراض إنسانية، وخصوصا الاحتياجات الصحية. ومع ذلك، فإن لجنة الجزاءات ما زالت غير متجاوبة مع جميع الطلبات التي دأبت على تقديمها الحكومة الاتحادية وغيرها من الهيئات المختصة، وحتى منظمة الصحة العالمية نفسها، أما في الحالات التي اضطرت فيها اللجنة للتجاوب، فقد كانت اجراءات الحصول على أذونات تستغرق وقتا طويلا للغاية. وقد كتب الدكتور هيروشي ناكاجيما، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إلى مجلس الأمن بصدد استيراد معدات لشبكة توزيع المياه في جمهورية الجبل الأسود، وتعهد بالإشراف شخصيا على تركيب هذه المعدات المستوردة لأغراض إنسانية، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على رد إيجابي. كما لم تكن هناك أيضا استجابة لطلبه رفع الجزاءات في المجال الصحي.

١٣ - يعرض هذا القسم بعضا من آخر المؤشرات الأساسية فقط عن آثار الجزاءات على القطاع الصحي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إلا أن هناك مؤشرات كثيرة أخرى قـُدمت كلها مرارا إلى الأمم المتحدة.

رابعا - القضايا الاجتماعية

١٤ - أدت آثار الجزاءات الدولية إلى تفاقم الأوضاع المعيشية إلى حد كبير لا للفقراء فحسب وإنما للسكان جميعا. وقد أدت الجزاءات إلى شكل جديد من أشكال الفقر يهدد حتى الفئات الاجتماعية التي كانت في منجى حتى الآن من عبء التمايز الطبقي الاجتماعي والفاقة. وقد انعكست الجوانب المتعددة لهذه التغييرات انعكاسا جذريا على الأسرة بشكل خاص.

١٥ - فنتيجة للجزاءات أصبحت هناك صعوبة متزايدة في تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الوجودية، وخصوصا في حالة العاطلين عن العمل، والعاملين ذوي الدخل المنخفض، والأسر التي ينخفض دخلها إلى ما دون الحد الاجتماعي الأدنى، والمتقاعدين ذوي الدخل التقاعدي المنخفض والدخول العائلية المنخفضة، والأسر التي لديها أطفال، والأسر الريفية المـُسنـّة وغيرها.

١٦ - انخفض عدد العاملين في القطاع الاجتماعي حوالي ٠٠٠ ٦٢٠ (١٩٨٩-١٩٩٥) أو بنسبة ٢٣ في المائة؛ وازداد عدد العاطلين عن العمل المسجلين حوالي ٠٠٠ ١٦٠ أو بنسبة ٢٦ في المائة. وهناك عدد كبير من الذين يعملون ظاهريا - ما بين ٠٠٠ ٣٠٠ و ٠٠٠ ٩٠٠ شخص - ولكنهم بالفعل يتقاضون الحد الأدنى من الأجور وهم في اجازات إجبارية براتب. وازداد عدد المتقاعدين نحو ٠٠٠ ٤٠٠ أو بنسبة ٤٠ في المائة في هذه الفترة؛ وبلغت النسبة بين عدد العاملين في القطاع الاجتماعي وعدد المتقاعدين ١:٢,٨؛ وقد كانت ١:١,٥ في عام ١٩٨٩.

١٧ - وأدى الانخفاض الشديد في مصادر الدخل العام الحقيقي، والذي ترك آثارا جسيمة على جميع الاستحقاقات (كالرواتب والمعاشات التقاعدية واستحقاقات العجز والاستحقاقات الاجتماعية، وبدلات الأطفال، والإعانات المالية المقدمة إلى المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات رعاية الأطفال وغيرها)، إلى زيادة مطردة في عدد المواطنين الذين هم في حالة عوز اجتماعي.

١٨ - ونود التأكيد على أن بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات هي نفسها أثبتت عام ١٩٩٣ أن مستوى معيشة ٨٥ في المائة من سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية انخفض إلى الحد الأدنى اللازم للبقاء، وأن ما يزيد على ٥٠ في المائة من السكان يحتاجون إلى مساعدات اجتماعية. ورغم إدخال إصلاحات اقتصادية، أصبحت الحالة، منذ تقديم التقرير عام ١٩٩٣، أكثر سوءا بالنسبة لبعض فئات السكان.

١٩ - كذلك فإن الجزاءات قوضت بدرجة خطيرة نظام الرعاية الصحية للأطفال، وأثّرت تأثيرا سلبيا بشكل خاص على الأطفال من الأسر الفقيرة، والأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية فضلا عن الأطفال المعوقين. وقد فقدت المساعدات المقدمة على شكل منافع مادية قيمتها بالمعدلات الحقيقية. وأصبحت دور الحضانة ودور الأطفال المحرومين من رعاية الأبوين والأطفال والشباب المعوقين، فضلا عن مؤسسات الأحداث الجانحين في حالة مادية تزداد صعوبة، وقد تجسدت هذه الحالة بنوعية الطعام الرديئة، والهبوط الملحوظ في المستويات، بما فيها مستويات النظافة الصحية المتدنية، ونقص التدفئة وعدم كفاية الصيانة واستحالة إبقاء المرافق والمعدات في وضع سليم. وإضافة إلى ذلك، انخفضت قيمة السعرات الحرارية لغذاء السكان ككل بنسبة حوالي ٣٠ في المائة مما أسفر عن حالات سوء تغذية لدى الأطفال بشكل خاص.

٢٠ - أدت الجزاءات إلى تردي مركز المرأة بدرجة جذرية في جميع مناحي الحياة. فالمرأة اليوغوسلافية اليوم مضطرة إلى التنازل عن حقوق كثيرة كانت حتى وقت قريب تعطيها مركزا يتفق مع معايير المساواة للمجتمع المتحضر. ويتجلى أثر هذا الوضع اليوم بصورة رئيسية في معدل البطالة لدى النساء، الذي وصل إلى ١٧ في المائة مقابل ١٢ في المائة لدى الرجال. وفي عام ١٩٨٩ كان معدل البطالة لدى النساء أعلى منه لدى الرجال بنسبة ٠,٥ في المائة فقط. وتتعرض النساء كثيرا للتسريح من أعمالهن. ولا بد من الإشارة بشكل خاص إلى أن المرأة اليوم أخذت تلجأ بصورة متزايدة إلى أداء أعمال التدبير المنزلي تحت ضغط انخفاض الأجور وعدم كفاية الخدمات التي تقدمها دور الحضانة وخدمات المرافق العامة ورياض الأطفال، وكافتريات المدارس وغيرها.

خامسا - آثـــار الجـــزاءات على تنفيذ اتفاقات الضمان الاجتماعي الدولية

٢١ - لقد أثّرت الجزاءات أيضا على نحو ٠٠٠ ٦٠ من المستفيدين من معاشات تقاعدية أجنبية ويعيشون الآن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ويستلمون سنويا نحو ٢٥٠,٢ مليون مارك ألماني؛ وهناك نحو ٠٠٠ ١٣٥ مستفيد من تأمينات أجنبية ويمارسون حقوقهم في الرعاية الصحية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقـــد بلغت مستحقات هؤلاء التي لم تسدد لهم ٥٣ مليون مارك ألماني، كما أن ٠٠٠ ٤٠ طفل لم يتمكنوا من استلام بدلات عائلية من سلطات مختصة في الخارج (بلغت المطالب غير المسددة ٧٥ مليون مارك ألماني).

٢٢ - ومن دواعي الأسف أن معظم البلدان لم تبدأ حتى هذا التاريخ بتحويل المعاشات التقاعدية ودفع الاستحقاقات الأخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية رغم الوساطات المتكررة من جانب الحكومة الاتحادية لدى الأمم المتحدة، ورغم أن هذا المجال هو قطعا غير مشمول بنظام الجزاءات، وأن الفئات السكانية المذكورة تحميها عدة صكوك قانونية دولية مثل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومختلف

اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وخصوصا الاتفاقات الدولية الثنائية بشأن الضمان الاجتماعي (أبرمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اتفاقيات مع ١٧ بلدا).

٢٣ - أما البلدان التي تدفع الاستحقاقات المذكورة أعلاه خارج جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فقد وضعت المستفيدين في وضع صعب للغاية وحمّلتهم تكاليف باهظة ومشقات إضافية نظرا لأن هؤلاء المستفيدين هم من الأشخاص المسنين والمرضى والأطفال.

- - - - -